

أكد خلال ملتقى الكويت الاستثماري أن أعداد الداخلين إلى سوق العمل من المواطنين يبلغ 21 ألف شخص سنوياً

صفر: 95% من قوة العمل تكديس في مؤسسات القطاع الحكومي

الدبوان الأميري يوسف الإبراهيم ان الكويت ينقصها ثقافة الحوار على الرغم من تطور التكنولوجيا الحديثة، مبيناً ان أصحاب المشاريع الصغيرة لا يوجد لديهم أي نية أو استعداد للخوض في التفاصيل الدقيقة في المشروع لأنه يضع ضمن أولوياته قضية التمويل وتوزيع المنتج في الأساس ولا يهتم ببقايا التفاصيل التي تنظر إليها الدولة والجهات المعنية بأنها مهمة للغاية.

وتناول الإبراهيم خلال الجلسة الثالثة والأخيرة من اليوم الأول التي تناولت هموم الشباب في مشاريع الاستثمار ودورهم في المبادرات الاقتصادية والتي حضرها مجموعة من الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة، دراسة أعدها البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والتي أوجدت فجوات كبيرة في المجتمع العربي وضعت حلولاً لهذه الفجوات.

وذكر ان الدراسة شملت 1500 شاب في 9 دول عربي منها السعودية ومصر حيث أوجدت ان 25% من الشباب يعانون من البطالة وتزيد في النساء إلى أكثر من 30%، مشيراً إلى أنه تم تقدير الخسائر السنوية بحوالي 40 إلى 50 مليار دولار.

وذكر الإبراهيم ان ثلثي العالم العربي تقل أعمارهم عن 29 عاماً وسنويًا يدخل مليون شاب إلى سوق العمل، كاشفاً ان ثورات الربيع العربي كانت نتاج هذا الوضع السلبي في الدول العربية.

وعن الحلول التي نتجت عن الدراسة قال الإبراهيم ان الدراسة طالبت بضرورة توفير المهارات الصحيحة في سوق العمل من خلال تدريب الشباب على التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى قيام الدول بخلق فرص عمل في القطاع الخاص حيث انشأه توجد تنمية في القطاع العام.

من جانبه، قال عضو مجلس الأمة رياض العديسي ان البيئة الصناعية في الكويت سيئة حيث لم تقدم الدولة أي أراض صناعية منذ عشر سنوات وقامت العديد من الشركات بتحويل الأراضي الصناعية إلى مخازن ولم تقم الدولة بمعاينة هذه الشركات.

وأوضح العديسي ان الإجراءات التي تقوم بها الجهات المعنية في الدولة تعسبر خطأ، مطالباً بضرورة تعديل القانون الذي تسير عليه تلك الجهات للموافقة على هذه المشاريع.

وذكر ان الدولة مطالبة بتنوع مصادر الدخل حيث ان اللجنة الاستشارية التي شكلها صاحب السمو الأمير لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الاقتصاد الكويتي قالت انه في عام 2029 لابد ان يصل سعر برميل النفط إلى 290 دولارا لكي تستطيع الدولة ان توازن ما بين الإيرادات النفطية والرواتب.

هدفه معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة وكان من المتوقع ان يوافق عليه المجلس السابق إلا ان حل مجلس الأمة أتى بأعضاء جدد للجنة المالية والذين بدورهم طالبوا بمناقشة القانون من جديد ليعود القانون إلى نقطة الصفر.

وطالب الشمري بوضع برامج تدريبية للمشاريع الصغيرة واهتمام أكبر من قبل الحكومة لتنفيذ هذه المشاريع والعمل على ضرورة إصدار القوانين وتشريعات من شأنها تشجيع المشاريع والقضاء على الروتين والدورة المستندية.

من ناحية، قال عضو مجلس إدارة شركة المشاريع الصغيرة د.مشعل السهمان ان عجلة المشروعات الصغير في أميركا بدأت في 1990 وبدأت في الكويت عام 97 وبدأت في سنغافورة عام 2002 وفي 2008 انتهت سنغافورة من تنفيذ العديد من المشاريع الصغيرة وقامت بتصدير منتجات هذه المشاريع إلى الخارج أي أنها نجحت في 6 سنوات في تنفيذ العديد من المشاريع الصغيرة وتصديرها إلى الخارج، وأشار السهمان إلى ان المبادرين الكويتيين لديهم ثقافة سيئة في حالة ما إذا رفض أي مشروع صغير فإن المبادر يتهم اللجنة التي درست هذا المشروع بالخلل ويهدد بالهجوم إلى مجلس الأمة والجهات المعنية وتوجيه الاتهامات إلى أعضاء اللجنة بسرعة هذا المشروع.

من جانبه، تساءل عضو مجلس الأمة فيصل الحجي حول قدرة مجلس الأمة على دفع تسهيلات لتنفيذ المشروعات الصغيرة قائلا: «نحن نحاول معالجة مشكلة في غير وضعها الطبيعي فالكويت لديها مشاكل كبيرة وعميقة تتلخص في الوضع السياسي، مشيراً المتزامن ما بين «السلمطين»، وذكر ان الاستقرار السياسي تبعه تنمية وتطور وبالعكس التشاخن وتطوراً وتناخراً. وذكر ان إنشاء هيئة للمشروعات الصغيرة يكون بمرسوم ويسدر من الحكومة وهذا الأمر يعد في غاية السهولة ولكن الوضع السياسي في الكويت يعوق عمل المؤسسات والهيئات وهذا خطأ من الحكومة ومجلس الأمة. وأوضح ان فلسفة العمل الموجودة في الأوراق غير الموجودة على أرض الواقع، داعياً ضرورة تبني مشاريع صغيرة تكون لها جدوى اقتصادية على أرض الواقع وان ترفع اسم الكويت في الخارج.

وبين ان مؤسسات الدولة لابد ان تكون متداخلة مع بعضها وان تسير على رؤية وفكر واحد، مشيراً ان الإدارة السياسية في الكويت لا يكون لديها قدرة على تشجيع المشروعات وتطويرها بدلا من تهيمشها.

الجلسة الثانية

قال الخبير الاقتصادي في



جانب من جلسة العمل الأولى للملتقى

المستمر للبيانات التي تكفي لتنفيذ حاجة المبادرين. وقال العثمان ان شروط تمويل المشاريع تنص على تفرغ صاحب المشروع وأن يكون كويتيًا وحاصلاً على التراخيص اللازمة، موضحاً أن الحد الأقصى للتمويل لا يزيد عن 400 ألف دينار ولا يقل عن 5 آلاف دينار بربح سنوي يبلغ 2,5%، علماً بأن الحد الأقصى لفترة التمويل يبلغ 15 عاماً، وهناك فترة سماح تتراوح بين ستة و3 سنوات.

الجلسة الثانية

طالب عدد من الاقتصاديين والأكاديميين خلال الجلسة الثانية التي حملت عنوان «عوائق الاستثمار في المشاريع الصغيرة»، على ضرورة تكاتف جميع مؤسسات وهيئات الدولة في تطوير المشروعات الصغيرة وان تسير هذه المشروعات وفقاً لرؤية وفكر جديد لتطوير العديد من المنتجات الكويتية، مشيرين إلى ان الإرادة السياسية ينبغي ان يكون لديها قدرة على تشجيع المشروعات وتطويرها بدلا من تهيمشها. وفي البداية قال ممثل شركة الشراخ داوود معرفي ان الحكومة لا تستعين بالمبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة لتطوير بيئة العمل في الكويت، مشيراً إلى ان أصحاب العمل لابد ان يبروا بـ9 جهات حكومية مختلفة للحصول على تراخيص البدء في أي مشروع.

الصناعي سعد العثمان ان المشروعات الصغيرة تركز على تحسين الدخل القومي وتساهم بنسبة تتراوح بين 35 و40% من الناتج القومي، وتوفر 60% من حيث حجم التوظيف في الدولة.

المشروعات الصغيرة

من جهته، قال ممثل البنك الصناعي سعد العثمان ان المشروعات الصغيرة تركز على تحسين الدخل القومي وتساهم بنسبة تتراوح بين 35 و40% من الناتج القومي، وتوفر 60% من حيث حجم التوظيف في الدولة.

وأضاف العثمان أن دعم المشروعات الصغيرة يخفف العبء على بند الرواتب ويحد من مستوى البطالة ويخلق الفرص للمبادرين بإقامة مشاريع إنتاجية متميزة، لافتاً إلى ان الدولة وفرت من خلال البنك الصناعي وشركة المشروعات الصغيرة برامج لدعم المبادرين من خلال التوعية الإعلامية والمشاركة في المناقصات الحكومية والتحديث

بأسعار منخفضة عبر المحفظة الوطنية والعقارية لم تستفد الشركات من ذلك، خصوصاً ان المحفظة العقارية تضمنت شروطاً صعبة.

وفيما يخص خطة التنمية قال ان هناك بطناً في التوظيف وعدم استقرار الحكومات، وان العديد من الشركات المستفيدة غير مدرجة، لافتاً إلى ان البنوك لاتزال محتفظة في الاقراض، ولم تتم الاستفادة من قانون الاستقرار المالي بشكل كامل.

واقترح إنشاء صندوق لزيادة رأسمال الشركات المدرجة على ان يقوم بضخ أموال بإحدى الطرق التالية اولاً زيادة رأس المال بغرض سداد الدين أو استكمال المشاريع، ثانياً شراء أسهم خزينة بهدف سداد دين أو استكمال المشاريع، ثالثاً إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم.

كما اقترح إنشاء كيان ضامن للمخاطر ليسع ادوات التحوط حتى يسهل عمل صانع السوق، ويتمثل المقترح بجعل صناع السوق رسميين ومرخصين لتعزيز السيولة وتحقيق الريح وعدم تحمل مخاطر التغيير في سعر السهم، على ان يقوم صانع السوق بالاعلان مسبقاً عن نيته لصنع السوق لسهم معين ولفترة محددة.

قَالَ مَعْلَمُ الْبَنْكِ الْوِصْنَاعِي سَعْدُ الْعُثْمَانُ أَنَّ الْمَشْرُوعَاتِ الصَّغِيرَةَ تَرَكَّزَ عَلَى تَحْسِينِ الدَّخْلِ الْقَوْمِيِّ وَتَسَاهِمِ بِنِسْبَةٍ تَتْرَاحُ بَيْنَ 35 وَ40% مِّنَ النَّاتِجِ الْقَوْمِيِّ، وَتَوْفِرُ 60% مِّنْ حَيْثُ حَجْمِ التَّوْطِيفِ فِي الدَّوْلَةِ.

وأضاف العثمان أن دعم المشروعات الصغيرة يخفف العبء على بند الرواتب ويحد من مستوى البطالة ويخلق الفرص للمبادرين بإقامة مشاريع إنتاجية متميزة، لافتاً إلى ان الدولة وفرت من خلال البنك الصناعي وشركة المشروعات الصغيرة برامج لدعم المبادرين من خلال التوعية الإعلامية والمشاركة في المناقصات الحكومية والتحديث

السعودية بدأت بإنشاء أول مركز ريادة لأعمال قسي 2008، والآن تمتلك السعودية 4 مراكز وحاليا تفكر في إنشاء هيئة يديرها شخص برتبة وزير للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.

من جانبه، قال مدير عام شركة المشاريع الصغيرة حسان القناعي ان الشركة معنية بتنمية التوجه للأعمال الحرة في مختلف القطاعات التي تخدم حاجات البلاد التنموية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسعى لتشجيع أبناء الكويت على الأخذ بالمبادرات وتوخي عناصر الإبداع، وتعزيز دور هذه المشروعات في تنمية القطاع الخاص، مستشهداً بكلمة صاحب السمو الأمير بأن أعلى الثروات هم أبناء الكويت وأن أفضل الاستثمارات هي الاستثمار في تنمية قدراتهم ومهاراتهم.

وأضاف ان الشركة تقوم بمشاركة المواطنين الكويتيين وفق أسلوب المشاركة المتناقضة مع بحجم احتساب الشركة لأي فوائد أو رسوم نظير مشاركتها كما لا تتطلب تقديم رهنات أو ضمانات مع تحملها مخاطر المشروع، مشيراً إلى ان المبادر وصاحب المشروع يتمتع بحوافز تصل إلى 70% من أرباح المشروع بالإضافة إلى ما يستحقه من أرباح مقابل حصته برأسمال المشروع، وذلك لتمكينه من تملك المشروع بالكامل تدريجياً خلال فترة وجيزة، لافتاً إلى ان الشركة قامت أخيراً بإعداد مجموعة أفكار لمشاريع مقترحة وهي الآن متاحة للاطلاع عليها.

بدوره، استعرض رياض جليلي ورقة عمل مقدمة من مدير عام المعهد العربي للتخطيط د.بدر مال الله، ذكر فيها الوضع الراهن وخطورة الاستثمار بالنسبة للشركات المدرجة، انطلاقاً من أن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها هذه الشركات تكمن في عدم تزامن الأصول مع الديون، بمعنى آخر هبوط نسبة الأصول إلى نسبة الدين، وصعود نسبة الديون إلى حقوق المساهمين.

وأشار إلى وجود خلل من حيث ان الفوائض لا تستخدم كأساس لدعم القطاع الخاص، مبيناً أن الدخول لشراء الأسهم المنتقاة

على امتصاص واستيعاب جميع الباحثين عن العمل، ومن هنا برزت أهمية البحث عن برامج التشغيل الذاتي من خلال إرشاد وتوجيه الشباب إلى إقامة مشاريعهم الصغيرة الخاصة بهم.

وأشار إلى ان الهدف الاستراتيجي الثاني للخطة التنموية ينص على دور العمل وتقليص هيمنة القطاع العام تدريجياً وزيادة مساهمة القطاع الخاص وكذلك تأكيد أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى دعم المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحقيق التنوع في أنشطتها وتكاملها مع المشروعات الكبرى، كما نص الهدف الاستراتيجي للخطة على أهمية توفير كل أشكال الدعم اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجالات الإدارية والفنية والإجرائية والتدريبية والتسويقية.

وأكد صفر أهمية تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية لزيادة مساهمتها في جميع مجالات النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع نص الهدف الرابع لخطة التنمية، وذلك من أجل تحسين قوة العمل.

وأفاد بان الخطة الإنمائية الثانية تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي من 37% إلى 44% لتصبح هو قاطرة الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى ان هذا يتطلب على الخطة توفير المظلة التشريعية والقانونية اللازمة للانطلاق ببرامج تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علماً ان الخطة تبنت إصدار تشريعات خاصة بإنشاء الهيئة العامة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء صندوق تمويلي لدعم هذه المشروعات، وقد أسهمت المؤسسات المعنية وخاصة مجلس الأمة والقطاع الخاص بصياغة وبطورة هذه التشريعات التي أصبحت جاهزة للسبر بإجراءات إقرارها.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لإدارة الأعمال د.أحمد الشميمري ان

الخطة الإنمائية

لدولة حرصت على

معالجة مشكلة

الآلاف المتزايدة من

المواطنين الداخلين

إلى سوق العمل



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة



الإبراهيم: 25%

من الشباب العربي

يعانون من البطالة

«أولى للوساطة»: أزمة الإيقافات

بين ضعف التداول وعمليات البيع

ذكر تقرير شركة الأولى للوساطة المالية ان مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية اغلق نهاية تعاملات الأسبوع الماضي على تراجع، بعد أداء ضعيف في معظم جلسات الأسبوع، مع تضال الأموال في مزيد من اجراءات التحفيز المتوقعة من قبل صناع السوق للشراء.

وبين تقرير «الأولى للوساطة»، ان عمليات البيع نشطت خلال تداولات الأسبوع الماضي مقابل تراجع الإقبال على الشراء، مع تنامي المخاوف من تداعيات اتساع دائرة الشركات الموقفة عن التداول، التي تصل لـ 62 شركة، لعدم تقديمها البيانات المالية، لكن من المتوقع ان تخف حدة عمليات البيع مع تقاؤل المتعاملين بتناجح بعض الشركات المالية عن الربع الأول.

وقالت الشركة ان اعلان ادارة السوق عن وقف تداولات شريحة واسعة من الاسهم، دفع المستثمرين إلى توشي المزيد من الحدز في ضخ مزيد من السيولة إلى سوق الاسهم، وان يخففوا تعرضاتهم على الشركات التابعة للشركات المدرجة، ما جعل النافذة تضيق أكثر على الاسهم المطروحة للتداول.

وبينت ان من الملاحظ ان معدلات السيولة تراجعت خلال تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية للأسبوع الماضي رغم الغنى بالسيولة التقديرية المهيأة للتداول لدى المستثمرين، مشيرة إلى ان الافتقار إلى الفرص الاستثمارية، قاد المستثمرين إلى استثمار اموالهم في الاسهم التشغيلية الآمنة فقط، قليلة المخاطر في ظل انتظار المتعاملين اعلان الشركات عن نتائج الربع الأول، مع استمرار عمليات المضاربة التي غلبت على سوق الكويت للأوراق المالية خلال تداولات الربع الأول.

وأضافت «الأولى للوساطة»: لايزال السوق في حاجة إلى تزايد العوامل الأساسية المحفزة للشراء، حيث لا يكون وقتها سبباً لعدم استمرار الزخم، لكن مع استمرار الحديث عن تنامي خسائر الوحدات المدرجة إلى الحدود التي تتجاوز أكثر من 75% يغير ذلك قلق المستثمرين في شأن مستقبل هذه الشركات خصوصاً الجهات التي ما زالت متأثرة بتداعيات الأزمة، وهو ما قاد البورصة إلى انخفاض معدلات القيمة السوقية المتداوله يومياً.

وأوضحت الشركة ان الاسهم القيادية ظلت قرب المستويات المستقرة، بينما الاسهم الصغيرة تعرضت لهوجة بيع بعضها للمضاربة والآخر لجني الرباح، مبيئة ان تداولات الاسبوع الماضي عكست اهتمام المستثمرين بقطاع البنوك، لاسيما اسهم البنك الوطني والبنك الدولي التي جانب بنك بوبيان، مع تزايد نشاط اسهم المجموعات الكبرى.

«الخليج للاستثمار»: 4% متوسط معدلات النمو

المتوقعة بدول الخليج في 2012

المستوى العالمي، وتمثلت قوة الدفع الرئيسية لأداء الأسهم الخليجية في السوق الاستثماري كانت أفضل الأسواق الخليجية أداء، بينما كانت سوق دبي الأسوأ أداء خلال الشهر حيث تخطت من بعض المكاسب التي حققتها في الشهر السابق. وشهدت أسواق الأسهم العالمية والإقليمية انتعاشة قوية خلال الربع الأول من عام 2012.

ويتربح المستثمرون موسم إعلان النتائج، أملاً في تحقيق نمو جيد للارباح يرسخ قناعتهم ويحدو اتجاهها عاماً للسوق الذي يبدو في ضوء المستويات الحالية كأنه يعكس جانباً كبيراً من التفاؤل. ففي المملكة العربية السعودية، يتواصل بوتيرة سريعة ارتفاع حجم القروض بالنسبة للبنوك في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكبرى نتيجة لصعود أسعار النفط، فيما يتوقع ان تستمر قوة الميزانية العمومية في اجتذاب المستثمرين إلى هذا القطاع، فضلاً عن ذلك، فإن احتفاظ أسعار النفط بقوتها سيعكس إيجاباً على قطاع البترول وكماويات الذي لم يستطع مجارة أداء السوق العام خلال الربع الأول من السنة، كما يمكن أن تشكل إعلانات أرباح الربع الأول لهذا القطاع حفازاً لأداء جيد خلال الربع الثاني من العام.

وفي قطر، جاء أداء القطاع المصرفي في الربع الأول مخيباً للأمل مع تحول التركيز نحو الممكة العربية السعودية.

بفعل المطالبات المستمرة، لاسيما في الكويت، بزيادة معدلات الأجر، ولا شك ان استمرار زيادة معدلات الأجر استجابة للمطالب الشعبية له مردودات اقتصادية سلبية تتمثل في تراخي العلاقة فيما بين إنتاجية الموظف وأجره، وارتفاع بند الأجر في الموازنات العامة إلى جانب زيادة السيولة في الاقتصاد المحلي مما يؤثر على معدلات التضخم والتي بدأت بالفعل في الارتفاع لاسيما في السعودية والكويت، وأخيراً فإن استمرار زيادة معدلات أجور القطاع العام يعاقد من فجوة الأجر بين القطاع العام والقطاع الخاص مما يصعب من إمكانية زيادة مشاركة العمالة المحلية في شركات القطاع الخاص وأنشطته المختلفة، ويرتبط هذا كله بمجريات الأمور في أسواق العمل لدول مجلس التعاون والتي تتميز بارتفاع معدلات نمو العمالة المحلية فيها بارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة مخرجات النظام التعليمي، فضلاً عن ازدياد معدلات مشاركة المرأة الخليجية في أسواق العمل.

أسواق الأسهم الخليجية

حققت أسواق الأسهم الخليجية مزيداً من الانتعاش خلال شهر مارس حيث صعد مؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية بواقع 6,44%، وألغى مكاسبه الإجمالية على أساس سنوي إلى 16,47% ليكون أحد أسواق المؤشرات أداء على

بإيداع أموالها والمقرضة أصلاً من البنوك المركزية في محافظ بنوكها المركزية ذاتها. وأشار التقرير إلى ان تطبيق سياسات التقشف في الكثير من الدول الأوروبية كالإيونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانية فضلاً عن تراجع الإنفاق العام الأمريكي لغرض تخفيض الدين العام هي سياسات غير محفزة للنمو الاقتصادي وهي بالتالي لا تبعث على الكثير من الأطمئنان على مستقبل الاقتصادات الأوروبية، كما تثار الكثير من الشكوك حول التزام اليونان، بعد نجاح خطة الإنقاذ الثانية، بإجراءات التقشف في ضوء الضغوط السياسية والشعبية الداخلية ناهيك عن احتمالات تحقيق تغيرات في القابات السياسية التي قد تتمخض عنها الانتخابات المقبلة في فرنسا واليونان وغيرها.

وفي دول مجلس التعاون تنصرد معدلات النمو والإنفاق الحكومي وأسواق العمل اهتمامات قطاع الأعمال ومتخذني القرار، فعلى صعيد النمو الاقتصادي فإن المؤشرات تنبئ عن استمرار تحقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً هذا العام، في حدود 4%، مشفوعة بارتفاع أسعار البترول من ناحية وزيادة صادراته من ناحية أخرى، فضلاً عن استمرار معدلات الإنفاق الحكومي التوسعية.

وذكر التقرير أن قدراً يعتد به من الإنفاق الحكومي الخليجي بات يخصص لبند الرواتب والأجور

قال التقرير الشهري الصادر عن مؤسسة الخليج للاستثمار حول تطورات الاقتصاد العالمي ان الأسواق والعوامل العالمية تجاذبتها موجة من التفاؤل باستمرارية تحسن الاقتصاد العالمي وثباته على نهج التعافي من وضعية الإنكماش وهيمته حالة عدم اليقين التي سيطرت عليه في العام الماضي.

والمقابل ارتفعت أصوات كبار المساهمين والمنظمات الدولية والبنكية مطالبة بالتريث قبل التناقص نحو هذا التفاؤل المفرط على اعتبار ان مؤشرات التحسن الاقتصادي لا ينبغي أن تحجب حقيقة استمرار وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد العالمي ليس أقلها تواضع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد أعباء الديونية السيادية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتزايد معدلات البطالة في أوروبا فضلاً عن تراخي معدلات النمو الاقتصادي وبشكل واضح في الدول الناشئة لاسيما الصين والهند والبرازيل وتناقص معدلات نمو الاقتصاد الياباني.

وقضلا عن ذلك فإن بوادر التعافي الاقتصادي قد جمعت في الأساس عن ضخ كمية هائلة من السيولة من قبل البنوك المركزية الدولية بهدف إنقاذ البنوك والديون السيادية الأوروبية في الوقت نفسه الذي مازالت البنوك العالمية الأميركية والأوروبية تحجم عن تقديم القروض الائتمانية مكثفة

«بيان»: البيانات المالية السلبية

للشركات وراء تراجع السوق

ذكر تقرير شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية سجل تراجعاً مؤشريه للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في ظل أداء غلب عليه التذبذب الحدود، حيث تأثر السوق بعمليات البيع التي طالت العديد من الاسهم، والتي يرجع جانب منها إلى البيانات المالية السلبية التي اعلنت عنها بعض الشركات. كما تأثر السوق بإيقاف عدد 29 شركة عن التداول لعدم الإفصاح عن بياناتها المالية، وهو ما كان متوقعا من الأسبوع قبله. من ناحية أخرى، صدر خلال الأسبوع الماضي تقرير عن مجلة «ذي بانكر»، والتي تصدر من مؤسسة «فاينانشيال تايمز» البرموقة، حول الكويت، حيث اوضح انه على الرغم من أن ميزانية الكويت قد سجلت فائضاً للمرة الثانية عشرة على التوالي في عام 2011، إلا ان الخلافات السياسية فيها تعوق أي تقدم وتطور، وقد بين التقرير ان الاقتصاد الكويتي تعرض لضربة قوية بسبب الأزمة المالية العالمية، وعانى أسوأ ركود بين دول مجلس التعاون الخليجي عام 2009، وذلك على الرغم من الإيرادات النفطية الكبيرة. كما أشار التقرير إلى انه رغم وجود خطة التنمية التي تسعى إلى تنوع الاقتصاد عبر اعطاء القطاع الخاص دوراً مركزياً أكبر من خلال خصخصة المحلي الحكومية، وإعادة تجديد التركيز على تسليم الخدمات الحكومية عبر مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص، إلا انه حتى الآن اثبتت مساعي هذه الخطة في تفعيل عجلة الاقتصاد المحلي انها باهتة نوعاً ما، فالحكومة لم تنفق سوى 60% من الإنفاق المستهدف في البنية التحتية البالغة 5 مليارات دينار في السنة المالية 2010/2011، وهو ليس بالأمر الجيد، فالكويت لم تنفق كثيراً في ميزانياتها، وبلغ مجموع ما استثمرته 9/9 سنوياً في الأعوام العشرة الأخيرة. وتعد هذه النتائج من نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية الحكومية منذ اشتداد وطأة الأزمة المالية العالمية على الكويت في عام 2008، والمستمرة حتى الآن بسبب عجز هذه السياسات عن اخراج البلاد من وضعها الاقتصادي غير المواتي، والذي يزداد تدهوراً مع الوقت، وتلقى التوقعات الاقتصادية بظلال سلبية على سوق الكويت للأوراق المالية، نتيجة توقع المستثمرين لعدم تحسن اوضاع الشركات المدرجة في ضوء بيئة اقتصادية لا توفر الحد الأدنى المطلوب لتستطيع ممارسة أنشطتها وتوليد ارباح منها، وهذه الأحداث قد أسفرت عن تراجع ثقة المتداولين بالبورس بشكل واضح. كما ان خطة التنمية حتى الآن على صعيد التخطيط والتنفيذ لم تنجح في توفير الأجواء الملائمة لانقاذ الاقتصاد الوطني، مما يستلزم اعادة نظر جذرية في هذه الخطة وكليات تنفيذها.

وذكر ان الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية اغلق نهاية تعاملات الأسبوع الماضي على تراجع، بعد أداء ضعيف في معظم جلسات الأسبوع، مع تضال الأموال في مزيد من اجراءات التحفيز المتوقعة من قبل صناع السوق للشراء. وبين تقرير «الأولى للوساطة»، ان عمليات البيع نشطت خلال تداولات الأسبوع الماضي مقابل تراجع الإقبال على الشراء، مع تنامي المخاوف من تداعيات اتساع دائرة الشركات الموقفة عن التداول، التي تصل لـ 62 شركة، لعدم تقديمها البيانات المالية، لكن من المتوقع ان تخف حدة عمليات البيع مع تقاؤل المتعاملين بتناجح بعض الشركات المالية عن الربع الأول. وقالت الشركة ان اعلان ادارة السوق عن وقف تداولات شريحة واسعة من الاسهم، دفع المستثمرين إلى توشي المزيد من الحدز في ضخ مزيد من السيولة إلى سوق الاسهم، وان يخففوا تعرضاتهم على الشركات التابعة للشركات المدرجة، ما جعل النافذة تضيق أكثر على الاسهم المطروحة للتداول. وبينت ان من الملاحظ ان معدلات السيولة تراجعت خلال تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية للأسبوع الماضي رغم الغنى بالسيولة التقديرية المهيأة للتداول لدى المستثمرين، مشيرة إلى ان الافتقار إلى الفرص الاستثمارية، قاد المستثمرين إلى استثمار اموالهم في الاسهم التشغيلية الآمنة فقط، قليلة المخاطر في ظل انتظار المتعاملين اعلان الشركات عن نتائج الربع الأول، مع استمرار عمليات المضاربة التي غلبت على سوق الكويت للأوراق المالية خلال تداولات الربع الأول. وأضافت «الأولى للوساطة»: لايزال السوق في حاجة إلى تزايد العوامل الأساسية المحفزة للشراء، حيث لا يكون وقتها سبباً لعدم استمرار الزخم، لكن مع استمرار الحديث عن تنامي خسائر الوحدات المدرجة إلى الحدود التي تتجاوز أكثر من 75% يغير ذلك قلق المستثمرين في شأن مستقبل هذه الشركات خصوصاً الجهات التي ما زالت متأثرة بتداعيات الأزمة، وهو ما قاد البورصة إلى انخفاض معدلات القيمة السوقية المتداوله يومياً. وأوضحت الشركة ان الاسهم القيادية ظلت قرب المستويات المستقرة، بينما الاسهم الصغيرة تعرضت لهوجة بيع بعضها للمضاربة والآخر لجني الرباح، مبيئة ان تداولات الاسبوع الماضي عكست اهتمام المستثمرين بقطاع البنوك، لاسيما اسهم البنك الوطني والبنك الدولي التي جانب بنك بوبيان، مع تزايد نشاط اسهم المجموعات الكبرى.